

الجملي وابوامامه الباهلي وسريه / الاسلي وابورزه وعبدالله بن
المارث بن جزئ الرندي رضوان الله تعالى عليهم وهم اجد وعشرون
رجالا من مشايخ الصحابة وكبرائهم وعلماءهم نقلوا ذلك عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم وانقطاعا على ثبوته ولم يقتصر عن غيرهم خلاف
ذلك فكان اجماعا انتهى وحديث جرير وابي موسى وابي هريرة وابي
سعيد في الصحيحين وحديث ابو سعود عند الطبراني وحديث ابن عمر
عند الترمذي والدارقطني وحديث ابن عباس وسريه عند ابن خزيمة
وحديث مسلم وحديث انس وثوبان وعبدالله بن المارث اس جزي عند
الحكيم الترمذي وحديث ابي امامه عنده وعند الدارقطني وحديث عمار
بن تاسم عند احمد وحديث جابر عند احمد ومسلم وحديث معاذ عند ابي
حازم بن غنيم وحديث عمار بن دوية عند ابن بطة وقد وردت
رابعا على ما ذكره الحكم الترمذي من رواية علي بن ابي طالب وغيره
لخبره الان ورواية ابي كين العتيبي عنده ابي داود وابن ماجه
ورواية عبادة بن الصامت عنده وكعب بن عمير وفضالة بن عبد
عنه ابن جرير الطبري وابي بكر بن عبد الدارقطني وعبدالله بن عمر
عند ابن ابي حاتم في تفسيره وعائشه عند الحاكم **قوله** والجواب منع
هذا الاستشرايط لا يقال المحتملة ان يقولوا لو انما هو في هذا النوع
من الرؤية لاني الرؤية المخالفة له الحقيقية المستواه عندهم بالرؤية
والاكتشاف العام وعندنا بالعلم الضوري لاننا نقول مناظر الهم
واستبدالهم تنافي ذلك لانها تدل على انها ينفون اماكن الرؤية
لخاصة البصر واما العلم الضوري الذي يثبتونه فليس البصر
الذي عندهم **قوله** لان الكلام في الرؤية خاصة البصري وهو على
منزلة عن الاله والجرحه وقد خاب ان الكلام ليس في ادراك البصر

عليها

على ما عتيد في الادراك بالخاصة المذكورة بل في إمكان حصول الرؤية في البرهة
من غير مقابلة ولا اتصال شعاع ونحوها لاننا لم نقل ذلك **قوله** لو كان حائرا
الرؤية ان قيل ما مناسبه ابوابه هذا في بحث وجود الرؤية وهلا قدومه
في بحث جوارها لظهور مناسبتها له قلنا لما كان وقت وقوع الرؤية الواجبة
هو الاحزاه امتراض بانه وقتها خاص ولا فرق بينه وبين غيره فكان يجب ان
يرى في كل وقت فاذا اجاز ان لا يراه الا في وقتا كان يكون لحضرتنا حال
ثباته لا يراها وهو سفسطه فالمناسبة لتعلق الاعتراض والجواب بوقت
وقوع الرؤية الواجبة فان قيل فتقول الشارح واقرى شبهة من العقليات
الحكامية في بغير جوار الرؤية فهلا قدر في بحث الجوار قلنا ابوابه هنا انب
ما يتبادر كون قول المتن يؤول في مكان الح اشارة الى دفع هذه الشبهة كما صرح به
الشارح **قوله** ولما ساء سلمه اي وتأثير الشرائط موجودة **قوله** وانه سفسطه اي
يرتفع بها التفتة عن القطعيات **قوله** ومن السعيات عطف على قوله من العتبات
اي واقرى شبهة المخالفين في الرؤية من السعيات **قوله** بعد تسليم كون الابصار
لا استقرار لان الجمع المحلي باللام وان كان من صيغ العموم يتناول العموم
صيغة فهو ظاهر في العموم لانص والمراد به هنا الخصوص وان كان خلاف
الظاهر جمعا بين ما سبق من ادله الرؤية **قوله** وافادته عموم السلب اشارة الى
انما سقيد بتسليم ان اللاه في الانصار للاستغناء لا تسليم ان لا مع دخول
العموم السلب فقد يكون هنا سلب العموم معنى لا يدركه كل بصر وحكمة لا يبايع
ادراك بعض الابصار فهي في معنى السالبة للزمية فلا تناقض الموجبة
الزمية وهي دعوان ان بعض الابصار تدركه وقبله الفرق بين سلب
العموم وعموم السلب بانه ان سلب النفي على كل فرد فرد فهو عموم السلب
اذ السلب فيه عام لكل فرد وان سلب على الجموع كان سلب العموم
وهو لا يتنافى ثبوت المطلوب لبعضه ولو كان الادراك فيه على عموم